هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority

توضيح بشأن الجنسية مقابل الإقامة الضريبية في إطار معيار الإبلاغ المشترك (CRS)

توضيح بشأن الجنسية مقابل الإقامة الضريبية في إطار معيار الإبلاغ المشترك (CRS)

يهدف هذا التعميم إلى تقديم إرشادات إضافية حول الفرق ما بين الجنسية والإقامة الضريبية في سياق معيار الإبلاغ المشترك (CRS) وتُوضح الالتزامات الخاصة بالتقرير التي تقع على عاتق المؤسسات المالية المُبلغة في المملكة العربية السعودية، وتوجه المستخدمين إلى قواعد الإقامة الضريبية الخاصة بكل دولة. يُعد فهم هذه المفاهيم أمرًا جوهريًا لضمان الامتثال الدقيق لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك (CRS).

وفقًا للإرشادات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يجب على أصحاب الحسابات في المملكة الإفصاح عن جميع الدول التي يُعدّون فيها مقيمين ضريبيًا، بغض النظر عن جنسيتهم.

اعتمدت المملكة إطار المعيار الموحد للإبلاغ المشترك (CRS) والتي تُلزم المؤسسات المالية المُبلغة بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة والإبلاغ عن معلومات الحسابات المالية ذات الصلة لدعم الشفافية الضريبية العالمية.

1. متطلبات الإبلاغ عن وفق معيار الإبلاغ المشترك في المملكة

يجب على المؤسسات المالية المُبلغة في المملكة تحديد الحسابات المُصنفة كحسابات خاضعة للإبلاغ بناءً على الإقامة الضريبية، وليس الجنسية.

الإقامة الضريبية

تشير الإقامة الضريبية إلى الدولة أو الدول التي يُلزم فيها الفرد أو الكيان بدفع الضرائب استنادًا إلى محل الإقامة، أو الإقامة الفعلية، أو موقع الإدارة، أو أي معيار مشابه.

يُعتبر الفرد مقيمًا ضريبيًا في المملكة إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

- لديه مكان مسكن دائم في المملكة وأقام فيه 30 يومًا على الأقل خلال السنة الضريبية.
- أقام في المملكة لمدة 183 يومًا أو أكثر خلال السنة الضريبية.

ويُعتبر الكيان مقيمًا ضريبيًا في المملكة إذا تحقق أحد الشرطين التاليين:

- تم تأسيسه وفقًا لنظام الشركات في المملكة.
- تقع إدارته المركزية في المملكة.

الجنسية

تشير الجنسية إلى العلاقة القانونية بين الفرد والدولة، وغالبًا ما تُكتسب عن طريق الميلاد أو التجنّيس. وتُعبّر الجنسية عن المواطنة، لكنها لا تُحدد الالتزامات الضريبية.

مثال:

فيصل، مواطن سعودي ومقيم ضريبي في ألمانيا والمملكة المتحدة. لدى فيصل حساب بنكي في أحد البنوك الألمانية وحساب آخر في بنك بريطاني، وقد قام مؤخرًا بفتح حساب جديد في أحد البنوك السويسرية وحساب جديد اخر في احد البنوك السعودية، وصرح عند فتح تلك الحسابات بأنه يحمل الجنسية السعودية ويقيم ضريبيًا في ألمانيا والمملكة المتحدة.

وفقًا لمعيار الإبلاغ المشترك (CRS)، يتم الإبلاغ بناءً على الإقامة الضريبية. وفي حالة فيصل، ستقوم السلطات المختصة في الدول المعنية بتبادل تقارير CRS على النحو التالي:

- السلطة المختصة السويسرية ستبلغ عن حساب فيصل إلى السلطات الضريبية في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة.
- السلطة المختصة السعودية ستبلغ عن حساب فيصل إلى السلطات الضريبية في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة
- السلطة المختصة البريطانية ستبلغ عن حساب فيصل إلى السلطات الضريبية في ألمانيا.
- السلطة المختصة الألمانية ستبلغ عن حساب فيصل إلى السلطات الضريبية في المملكة المتحدة.

2. مرجع قواعد الإقامة الضريبية الخاصة بالدول:

للحصول على معلومات تفصيلية حول قواعد الإقامة الضريبية المعمول بها في الدول المشاركة في الإبلاغ وفق معيار الإبلاغ المشترك، يُرجى الرجوع إلى بوابة الإقامة الضريبية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

https://www.oecd.org/en/networks/global-forum-tax-transparency/resources/aeoi-implementation-portal/tax-residency.html

امسح هذا الكود للاطّلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أو تفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa